رأي القدس

حكومة اسلامية في الصومال

■ دخل الصومال مرحلة جديدة من تاريخه امس بسقوط مدينة جوهر، آخر معاقل لوردات الحرب، في ايدي الميليشيات الاسلامية التابعة للمحاكم الشرعية، واصبحت البلاد على ابواب اول حكومة اسلامية، تطبق الشريعة الاسلامية كمنهج للحكم على غرار حركة طالبان الافغانية.

فبعد عشرين عاماً من عدم الاستقرار والحروب القبلية والتدخلات الخارجية، بات الشعب الصومالي يتطلع الى الامان، ووقف دوامة العنف والنزيف الدموي، وبدء مرحلة اعادة بناء ما دمرته هذه الحروب، وتوفير العيش الكريم لابنائه واجياله المقبلة.

ويعيد انتصار ميليشيات المحاكم الشرعية في السيطرة على العاصمة مقديشو ومدينة جوهر، وطرد لوردات الحرب قصة وصول حركة طالبان الى الحكم في افغانستان. فتجاوزات زعماء الحرب وسلبهم للمواطنين، والتناحر فيما بينهم على مناطق الثروة والنفوذ، وفرضهم الخوات والاتاوات على التجار، كلها عوامل ادت الى سقوط كانتوناتهم على ايدي القوات الاسلامية التي حظيت بالتفاف معظم ابناء البلاد حولها، ليس تأييدا لها ولنهجها الاسلامي فقط، وانما قرفا من حال التدهور الامني التي عاشتها البلاد منذ انهيار نظام سياد بري الماركسي، من خلال مؤامرة امريكية.

هزيمة لوردات الحرب، الذين اطلقوا على تجمعهم اسم «تحالف زعماء الحرب من اجل السلام وضد الارهاب» هي هزيمة للادارة الامريكية التي ساندتهم، وقدمت لهم المال والسلاح، ومارست ضغوطاً على دول الجوار لتسهيل الامدادات العسكرية والغذائية اليهم.

الادارة الامريكية دعمت زعماء الحرب كرهاً بالمحاكم الشرعية وقواتها، وخشية من تكرار تجربة طالبان. ولكن جميع مخططاتها فشلت في وقف تقدم الميليشيات الاسلامية، ومنع سيطرتها على العاصمة مقديشو ثم مدينة جوهر.

الميليشيات الاسلامية ما كانت تحقق كل هذه الانتصارات، وباقل قدر ممكن من الخسائر لولا الدعم الشعبي لها، وتقبل نهجها الاسلامي، وحرصها على توفير الامان والاستقرار في البلاد. فقد ضاق الشعب الصومالي ذرعاً بالفوضى الدموية، وشاهد بلده ينشطر بسبب التناحر القبلي، وجشع لوردات الحرب، واهمال المجتمع الدولي له.

الغالبية العظمى من المصائب الكبرى التي حلت بالصومال في السنوات الماضية جاءت بسبب التدخل الامريكي في منطقة القرن الافريقي، ولاسباب لها علاقة بسياسات الهيمنة التي تتبعها الادارة الامريكية الحالية في مختلف بقاع العالم الاسلامي.

فالادارة الامريكية دعمت دائماً الانظمة الديكتاتورية القمعية الفاسدة، وميليشيات قطاع الطرق الخارجة على القانون، مثلما فعلت في الصومال. فكيف تساند ادارة امريكية من المفترض انها تقود العالم الحر، وتسعى من اجل الحريات والديمقراطية وحقوق الانسان، ميليشيات خارجة على القانون، وتمارس عمليات القتل والترويع للسكان في وضح النهار؟

حتى اسم هذا التحالف مضلل، فكيف يطلق على نفسه تحالف زعماء الحرب من اجل السلام ومقاومة الارهاب والمنخرطون فيه هم الذين مزقوا البلاد ونسفوا استقرارها، واباحوا ازهاق ارواح اهلها، ومارسوا الارهاب في اسوأ صوره في ظل صراعهم على مناطق النفوذ، ولاشباع نهمهم لجمع الاموال الحرام؟

انتصار قوات المحاكم الشرعية في الصومال سيخلط كل الاوراق في القرن الافريقي، وسيمثل اول اختراق للسياسة الامريكية القائمة على منع الاسلاميين من الوصول الى السلطة في البلدان الاسلامية.

أبو مازن رئيس ضعيف يقامر بوحدة الشعب وحقوقه الوطنية

د. بشير موسى نافع *

■ بالرغم من المجازر التي توقع بشعبه، بالرغم من التوتر البالغ الذي يشوب علاقات القوى السياسية الفلسطينية، وبالرغم من عجزه عن حماية شعبه ووحدته، مازال الرئيس محمود عباس مصمماً على إجراء استفتاء شعبي حول ما بات يعرف برسالة الأسرى. وقد حدد الرئيس بالفعل موعداً لإجراء الاستفتاء. من جهة أخرى، تجد الرسالة في صيغتها الحالية، وبالتالي مشروع الاستفتاء، رفضاً صريحاً من الحكومة الفلسطينية، من حركتي حماس والجهاد، من قوى مقاومة أخرى مثل لجان المقاومة الشعبية وبعض أجنحة شهداء الأقصى، ومن قطاعات يصعب تقدير حجمها داخل حركة فتح والتنظيمات الوطنية الأخرى. في ظل تباين المواقف من الرسالة، يبدو واضحاً أن الرئيس الفلسطيني يسعى إلى تعميق حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، مؤكداً فشله في بناء إجماع وطني حول القضايا الوطنية الكبرى، ومقامراً بوحدة الشعب وحقوقه الوطنية. بهذا المعنى، يعيد عباس بناء نفسه في شكل حثيث ليصبح خطراً على موقع الرئاسة وعلى الوضع الفلسطيني كله.

كان انتخاب عباس قد قوبل بترحيب فلسطيني ملحوظ (بما في ذلك من كاتب هذه السطور). لم يأت ذلك الترحيب من الاعتقاد بأن أداء عباس سيكون بالضرورة أفضل من أداء الزعيم الراحل ياسر عرفات، ولكن الفلسطينيين كانوا يريدون لقيادتهم أن تهبط من مستوى الكاريزما الملهمة إلى مستوى القيادة العادية، أن يصبح من الممكن معارضتها وحتى إطاحتها بدون إحساس جمعي بالندم والخطيئة. وقد أظهر عباس، بالرغم من دوره المثير للتساؤلات في اتفاق أوسلو، توجهاً لتجنب مخاطر التفاوض بانضمامه إلى الرئيس عرفات في رفض التسوية المطروحة في كامب ديفيد. ولكن أداء عباس في موقع الرئاسة كان مخيباً للآمال؛ فكلما تعقد المسير بدا الرئيس الفلسطيني أضعف من تحمل عبء الدفاع عن حقوق شعبه وحمايته من بطش الاحتلال. وقد عمل عباس بحماس بالغ، بل واستخدم احياناً لغة غير لائقة، للتوصل إلى هدنة من الجانب الفلسطيني والحفاظ على استمرار الهدنة. ولكنه لم يبذل جهداً مكافئاً لإيقاف العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب افلسطيني وحياته، كما جاءت إداناته المتفرقة لهذه الإعتداءات أقرب إلى رفع العتب منها إلى السياسة المسؤولة. وكان مدهشاً بعد الانسحاب الإسرائيلي الانفرادي من قطاع غزة ان تصر السلطة التي يقودها عباس على توقيع اتفاق مع الإسرائيليين، أدى إلى إشراف إسرائيلي مهين على حركة البشر والبضائع عبر الحدود الفلسطينية ـ المصرية، ووضع القطاع «المحرر» من جديد في القبضة الإسرائيلية. وسرعان ما انعكس ضعف الرئيس في مواجهة العدو والتعامل مع الضغوط الدولية على نظرة الشعب والقوى السياسية الفلسطينية المختلفة له. الفوضى السياسية والأمنية التي يعيشها الوضع الفلسطيني تعود في جلها إلى عجز الرئيس عن تحمل أعباء القضية الوطنية منها إلى ظاهرة انتشار السلاح، التي هي ليست ظاهرة جديدة على أية حال.

وينعكس ضعف الرئيس وعجزه في شكل بارز على أسلوب قيادته؛ إذ يبدو الرجل أحياناً وكأنه يفتقد الشجاعة الضرورية للقيادة المباشرة والواضحة، مما يدفعه إلى انتهاج أساليب تآمرية لتحقيق أهدافه. الرجل الذي عرف في السابق بصراحته وابتعاده عن أساليب الكذب والخداع أصبح اليوم أسيراً لضعفه وعجزه عن تحمل أعباء قضية شعبه. وما يفاقم من نهج عباس السياسي وأسلوب قيادته أنه بات محاطاً بعدد من أسوأ ما أفرزته الطبقة الفلسطينية السياسية في مرحلة ما بعد أوسلو. في بعض الحالات، قد لا يترك هذا الاسلوب التآمري أثراً سلبياً كبيراً على مجمل الوضع الفلسطيني. ولكن نهج عباس السياسي والإداري، الذي يقف خلف صدور رسالة الأسرى ومشروع الاستفتاء عليها، يوشك الآن ان يجر الوضع الفلسطيني كله إلى هاوية جديدة. أعد رسالة الأسرى هذه بعض من قيادات فتح الأسيرة، ووقع عليها بعض من أسرى حماس، الذين سارعوا بالتراجع عن تأييدهم للرسالة عندما أدركوا حجم المخاطر التي قد تجرها على الوضع الفلسطيني كله. لا تعبر الرسالة عن موقف كل الأسرى، ولا حتى أكثريتهم، لا صوت عليها الأسرى ولا هي تعكس موقف قيادات الأسرى من كافة التنظيمات. وفوق ذلك كله، فإن مبدأ نقل قيادة الشعب وقضيته إلى الأسرى والسجون هي بدعة خطرة لم تعرفها حركة تحرر وطني، ولا يقرها عقل ولا منطق. يحتل الأسرى موقعاً بارزاً في الحياة السياسية الفلسطينية، كما يمثلون إلحاحاً يومياً على الضمير الفلسطيني الجمعي. ولكن الأسير بطبيعة ظروفه عرضة لعدد لا يحصى من الضغوط النفسية والروحية، يسكنه الأمل بالحرية من القيد والسجن. ولم يكن غريباً بالتالي ان تتعارف الشرائح المختلفة على نزع حق القيادة من القادة الذين يقعون في الأسر. على الشعب الفلسطيني أن ينصت لصوت أسراه، أن يحتضن ذكراهم، وأن يبذل كل جهد ممكن من أجل تحريرهم. ولكن قيادة القضية الوطنية ومصيرها شأن آخر مختلف.

الرئيس محمود عباس يدرك هذه المحاذير ومعناها، ولكنه ومجموعة من الملتفين حوله وجد في الرسالة إياها وسيلة للانحراف بمسار القضية الوطنية ومحاصرة الحكومة التي تقودها حماس. ومن ثم أطلقت حملة ابتزاز واسعة حول موقع الأسرى ودورهم في الحياة الفلسطينية، حملة لم يكن لها من مبرر سوى الأهداف المستبطنة لدى عباس ومعسكره. الأجواء المحيطة بمشروع الاستفتاء لا تتعلق بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم على كامل الضفة والقطاع، لا تتعلق بحق السيادة الفلسطينية على منطقة القدس، ولا تتعلق بحق اللاجئين في العودة إلى البلدان والقرى والأرض التي هجروا منها. ما سيحدث، إن قدر لهذا الاستفتاء الانقسامي الخطر ان يجري، هو إطلاق خطاب عمومي حول سلام يقوم على دولتين، وهو ما يتفق عليه أغلب الفلسطينيين. ولكن حدود هذه الدولة، نطاق سيادتها على أرضها وشعبها، وحقها في مدينة القدس، فسيترك لمحمود عباس ومفاوضي السلطة، الذين يعلمون علم اليقين ان الحصول على حل كريم يستجيب للمطالب الفلسطينية في ظل توازن القوى الحالي هو ضرب من الخيال. إضافة إلى ذلك كله، فإن كان عباس يرغب في استفتاء الفلسطينيين حول مصير قضيتهم، فلماذا لا يستفتى كل الفلسطينيين، في الداخل والخارج؟ ألم يوقع اوسلو وتقام سلطة الحكم الذاتي باسم منظمة التحرير، والمنظمة التي يرأس لجنتها التنفيذية عباس، هي ممثل الفلسطينيين ومظلتهم جميعاً؟ فكيف ستقوم المنظمة بتوفير غطاء لمفاوضات جديدة على أساس من استفتاء لأقل من نصف الفلسطينيين؟ ما يريده الرئيس ومعسكره من الاستفتاء هو شرعية وتفويض جديدان للذهاب إلى مفاوضات لا يجرؤون على كشف شروطها للشعب. وإلا فإن ثوابت الحد الأدنى مما يقبله الفلسطينيون معروف ومقر، ولا يستدعي استفتاء من أي نوع.

المطلوب من محمود عباس في هذه المرحلة ليس استفتاء حول رسالة الأسرى ولا غيرها؛ المطلوب ان يقف أمام شعبه ويشرح له بتفصيل وصراحة وصدق لماذا لم يستطع طوال المدة السابقة من رئاسته تحقيق شيء من المطالب الفلسطينية أو حتى إطلاق المفاوضات من جديد. أليس عباس داعية السلام الفلسطيني الأكبر، ألم يكن عراب أوسلو ومهندسه، ألم يعلن منذ زمن طويل إدانته للمقاومة المسلحة، ألم يكن الرجل الذي وقفت خلفه الإدارة الأمريكية، رئيساً للحكومة ورئيساً لسلطة الحكم الذاتي، ألم يكن دائماً موضع إشادة واشنطن، أليس هو من أعلنه بيريز مراراً محل ثقة وتقدير، ألم يأت للإسرائيليين بهدنة من طرف واحد، بدون ان يفرض عليهم أية شروط مقابلة؟ فلماذا إذن لم يعترف به شريكاً في عملية التفاوض والسلام؟ إن كانت حكومة حماس باتت مشكلة للإسرائيليين والأمريكيين والأوروبيين، فحماس لم تأت إلى الحكم إلا قبل أسابيع، بينما يحتل محمود عباس موقعه الرئاسي منذ أشهر طوال. الرئيس الفلسطيني يدرك ان ما هو معروض عليه لا يرقى إلى الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية، وأن التفاوض على أساس من مخطط أولمرت ليس أقل من مقامرة بالحقوق الفلسطينية الأساسية.

المدهش في هذا الجدل الدائر على الساحة الفلسطينية، أن تطالب القيادة الفلسطينية السياسية شعبها بتقديم كل التنازلات الممكنة، قبل ان تنطلق المفاوضات أو تعقد حتى جلسة واحدة منها. قد يكون مفهوماً أن يذهب عباس ومعسكره للمفاوضات، ثم يعود إلى استفتاء شعبه حول ما تم الاتفاق عليه وما يراه أقصى ما يمكن الحصول عليه. أما ان تطالب الضحية بالتنازل والمساومة قبل التفاوض فمذهب سياسي لم تعرف له حركات التحرر الوطني مثيلاً. وهو ما يذكر بكارثة اتفاق المعابر، الذي لم يكن له من داع سوى نزوع عقل السلطة السياسي إلى تقديم التنازلات المجانية للدولة العبرية. الأفدح من ذلك ان تطالب القوى السياسية الفلسطينية جميعاً بالانضمام إلى معسكر الاعتراف والتنازلات، في الوقت الذي تعج فيه الساحة الإسرائيلية السياسية بالقوى التي تدعو إلى ترحيل كل الفلسطينيين من وطنهم، أو التي تعتبر حتى أوسلو كارثة ما كان يجب إقرارها.

ما يجب ان يأخذه الرئيس الفلسطيني في الاعتبار ان الخارطة السياسية الفلسطينية قد تغيرت، وتغيرت إلى حد كبير. بعض من الشخصيات التي تحيط بعباس وتشير عليه ليس لها وجود ملموس في الساحة الوطنية، وتقود تنظيمات صورية لا تعطيها شرعية تقرير مستقبل روضة اطفال، ناهيك عن مستقبل القضية الوطنية. وعندما تتغير موازين القوى السياسية بالطريقة والدرجة التي تغيرت فيها الموازين السياسية الفلسطينية، يجب على أصحاب القرار أخذ ذلك في الاعتبار. ومهما كان تاريخ الرئيس السياسي ودوره، فلا الشعب الفلسطيني ولا قضيته حكراً على أحد بعينه أو جهة بعينها. حجم القوى السياسية المعارضة لما يحاوله الرئيس ووزنها لا يمكن ان يوصف أو يقرأ إلا بأنه انعكاس لحالة انقسام سياسي رأسي؛ ومسؤولية هذا الانقسام هي مسؤولية عباس ومعسكره. بإمكان الرئيس المضي في نهج الانقسام والتشظي أو الارتفاع لمستوى موقعه والعمل على بناء الوحدة والتماسك الوطنيين.

في التعامل مع القضايا الكبرى للشعوب لا يمكن التحرك بدون إجماع وطني. وعندما تكون القضية محل التداول واحدة من أعقد قضايا التاريخ الحديث، وأكثرها حساسية وتأثيراً على الأوضاع الإقليمية والدولية، يصبح شرط الإجماع أكثر ضرورة وحيوية. الطريقة التي أنتجت فيها رسالة الأسرى، والطريقة التي يحاولها عباس لعقد الاستفتاء وتأسيس سياسة على أساسه، تبدو أقرب إلى الخداع واختلاس المواقف منها إلى بناء الإجماع. بالنظر إلى الهزيمة التي عانتها حركة فتح في الانتخابات التشريعية الأخيرة، وإحساس عباس بالذنب تجاه عقد الانتخابات أصلاً، ليس من المستغرب ان لا تكون العلاقة بين الرئيس وحكومته في أفضل أحوالها. ولكن المسألة الآن لم تعد محصورة بالحكومة والسلطة، بل بأسس القضية الوطنية. بدون إجماع وطني، ستأخذ سياسات عباس الفلسطينيين ومستقبل وجودهم إلى مصير مجهول، مصير محفوف بمخاطر الانقسام الداخلي وتمزيق وحدة الشعب والتفريط بحقوقه.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

محادثات شرق السودان في العاصمة الاريترية

د. يوسف نور عوض *

■ في الاسبوع الماضي وزعت وكالات الأنباء صورا لمجموعة جديدة منشقة عن حركة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة توقع على اتفاقات ابوجا في العاصمة الإثيوبية اديس ابابا، وهو ما اعطى انطباعا بان المجموعات التي تعارض الإتفاق قد عدلت موقفها ولحقت بالركب كما يريد ذلك الوسطاء من الامم المتحدة، ولكن بعد ايام ظهرت المجموعة نفسها في الخرطوم وهي تقول إنها مرت بالعاصمة السودانية في طريقها إلى اديس ابابا وقد عادت إليها بعد توقيع الإتفاق، وذلك يطرح عدة تساؤلات إذ لم نعهد أن حركات التمرد تمر بالعواصم التي تحاربها قبل التوصل إلى السلام ولنا اسوة في ذلك العقيد جون قرنق الذي لم يعد إلى الخرطوم إلا بعد أن وقع على اتفاقات نيفاشا وتحقق السلام بينه وبين الحكومة السودانية. وفي الوقت نفسه الذي عادت فيه هذه المجموعة المجهولة إلى الخرطوم قالت مجموعات أخرى في دارفور إنها تعارض الإتفاقات لانها لا تلبي مطالب أهل الإقليم وذهب فريق آخر إلى معارضة مجيء قوات دولية إلى دارفور وقال هذا الفريق إذا وصلت هذه القوات فإنهم سيعلنون الجهاد وذلك ما يؤكد أن مشكلة دارفور بعيدة كل البعد عن إمكان حلها بالوسائل التي اختارتها حكومة السودان.

وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة السودانية تجرب الوسائل نفسها في حل مشكلة بدأت تطل برأسها في شرق السودان وهي المشكلة التي ظهرت بظهور جبهة الشرق التي تضم قبائل البجا وجماعة الاسود الحرة التي تنتمي إلى قبائل الرشايدة وقد انضمت إليها فصائل من حركة العدل والمساواة الدارفورية التي تحتفظ بوجود في شرق السودان وتريد أن تؤكد من خلال هذا الوجود أنها ليست حركة إقليمية عنصرية وإنما هي حركة قومية وحدوية وإن ظل الكثيرون ينسبون هذه الحركة إلى نفوذ الشيخ حسن الترابي في غرب السودان وهو أمر انكره زعيم المؤتمر الشعبي. وقد هددت حركة العدل والمساواة بأن عدم انضمامها للمباحثات سيقابل بهجومات تقوم بها قد لا تساعد على الوصول إلى حل في شرق السودان. والمعروف أن الحركة الشعبية لتحرير السودان التي كان يقودها العقيد جون قرنق احتفظت بجزء من قواتها في شرق السودان ولكن هذه القوات سحبت من جبهة الشرق بعد توقيع اتفاق السلام مع الحكومة السودانية، وكانت الحركة الشعبية وحركات التمرد في شرق البلاد تلقي دعما من الرئيس الإريتري اسياس افورقي الذي استمرت القطيعة بينه وبين الحكومة السودانية زمنا طويلا ولكنه فاجأ الجميع بزيارة إلى الخرطوم قبل مباحثات اسمرا أكد فيها أن حل قضية شرق السودان يجب أن يكون سودانيا وهو قول ثمنه الرئيس السوداني ولكنه في حقيقة الأمر لا ينطوي على شيء ولا يدل على تحول حقيقي في العلاقات السودانية الإريترية على الرغم من أن البلدين قررا استعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما، ذلك أن الكثيرين يعتقدون أن السودان يواجه مشكلة حقيقية قد تؤدي إلى تقسيمه، وبالتالي فهو لا يعارض أن يحصل متمردو جبهة الشرق على حقوقهم خاصة أن قبائل الشرق لها وجود مشترك في داخل أريتريا وربما طمح الرئيس الإريتري في حال حدوث انفصام لعري الوحدة في السودان أن يكون الشرق مهيئا للوحدة مع أريتريا.

وإذا نظرنا إلى موقف الحكومة السودانية من قضية شرق السودان وجدنا أنه لا يختلف عن مواقفها من قضيتي دارفور والجنوب فهي تنطلق من كونها نظام حكم يحاول حل القضايا بالطريقة التي يعتقد أنها تخدم مصالحه بصرف النظر عن مصالح السودان بصفة عامة وهذا خطأ استراتيجي في تفكير الحكومة السودانية لأن الآخرين يدركون اسباب ومصادر ضعفها ويتظاهرون بانهم يصلون معها إلى حلول وهم يدركون أن الحكومة لا تملك أقدار السودان وبالتالي هي لا تملك الحل والعقد في أمورها، وبالتالي فإن الإتفاقات التي تبدو في ظاهرها حلا للمشكلات هي في واقعها وصفات لتفكك السودان وتحوله إلى دويلات صغيرة، وبالتالي فإن أمام الحكومة السودانية سؤالا اساسيا ينبغي أن تجيب عليه قبل ان تتوصل إلى حل مع أي إقليم او جهة تعارضها وهو ما الذي تمثله الحكومة؟ هل هي تمثل إرادة شعبية عامة أم تمثل مجموعة ظنت في يوم من الأيام أنها صاحبة مشروع ايديولوجي ثم تبين أنها غير قادرة على تطبيق هذا المشروع وعلى الرغم من ذلك لم تتنازل عن الحكم لأن أفرادها ارتبطوا بمصالح السلطة وما يترتب عليها، وبالتالي اصبح التخلي عن السلطة هو التخلي عن الإمتيازات التي اكتسبوها؟

الإجابة هي ان السلطة في السودان لا تمثل إرادة شعبية لانها لم تأت نتيجة انتخاب او إجماع شعبي وإنما اتت نتيجة عمل انقلابي في فترة كانت ثقافة الإنقلابات هي التي توصل إلى السلطة ولكن انتهت تلك الحقبة واصبح لزاما ان تجيب انظمة الحكم بموضوعية على اسباب ومبررات استمرارها، وهذا أمر لا يبدو ان نظام الحكم يعطيه كبير اهتمام على الرغم من الأخطار التي تواجه الوطن، واول هذه الأخطار هي خطر التقسيم، ذلك أن المطالب الجهوية المتمثلة في تقسيم السلطة والثروة إنما هي في نهاية الامر وصفات للتجزئة وقيام دول مستقلة بكون هذه المطالب غير موضوعية في اساسها لأن الحكومة لا تقبض على مصادر الثروة أو السلطة كما أن جميع أبناء السودان يشاركون اصلا في الثروة والسلطة إلا إذا كان هناك اعتقاد بان السلطة تسيطر عليها فئة لا تمثل شعب السودان، وهذا قول مردود من اساسه لان الحكومة في الخرطوم فيها من كل أقاليم البلاد، من الشمال والجنوب والشرق والغرب ولا يستطيع أحد ان يزعم انها حكومة جهوية كما ان السودان ليس دولة حديثة في تنظيمه بل هو دولة تقليدية وبالتالي لا يستطيع أحد أن يتحدث عن حكومة تسيطر على مصادر الثروة لان الثروة موزعة في السودان وهي غير متجمعة في مكان واحد بسبب عدم وجود النظام الذي يمكن السلطة المركزية من تجميع السلطة في يدها وبالتالي فإن الحديث عن توزيع السلطة والثروة هو مجرد ذريعة من أجل إيجاد مبررات عند مجموعات ونخب جهوية تريد أن تسيطر على المصادر المتاحة من أجل تحقيق اهدافها الخاصة، ويبدو ذلك واضحا في المطالبة بالتعويضات في دارفور ذلك أن فتح باب التعويضات يفتح مجالا كبيرا للإمكانات المالية التي تقع تحت أيدي النخب، التي ترفع شعارات تقول إنها تمثل مصالح الشعب وهي في الحقيقة تمثل مصالح جماعات قليلة، وهذه هي الأزمة الحقيقية التي ظل يعاني منها السودان منذ فجر الإستقلال، ذلك أن مشكلة السودان الحقيقية لا تتمثل في التهميش كما تقول الأطراف أو في حرمان الأقاليم من مصادر الثروة بل تتمثل في حقيقة أن النخب سواء كانت أيديولوجية أو دينية أوجهوية ترفع شعارات تخدم مصالحها وتزعم أنها شعارات قومية شاملة، وبالتالي فإن السودان الذي وضع رجليه على طريق التحديث أيام السلطة البريطانية قد أخطأ طريقه واصبح الآن يعاني من الفقر والتشرذم ويواجه أخطر مرحلة في تاريخه وهي المرحلة التي اصبح فيها الكيان كله مهددا بالتقسيم، وقد رأينا من قبل الصادق المهدي يدعو إلى مؤتمر جامع يجلس فيه أبناء السودان جميعهم من أجل حل المشكلات ولكن هذه الدعوة لا تجد اذنا صاغية من نظام الحكم الذي على الرغم من انه فشل في تحقيق مشروعه الحضاري الذي لم يتحقق في أي بلد عربي أو اسلامي ولا أمل في تحققه في السودان، فهو يستمر في التأكيد على خطابه التقليدي ويتوهم ان هذا الخطاب سيجد طريقه إلى قلوب الناس وسيتحقق في عالم الواقع وكل تلك أوهام يصدقها النظام في الخرطوم.

ولا أطرح ما ذكرته إلا لأنني اعتقد أن السودان مقبل على اخطار عظيمة وأن هناك مخططا للقضاء على وحدة هذا البلد وبالتالي يجب الا يساعد أي نظام على تحقيق هذا الهدف بذرائع ايديولوجية أو مذهبية لان حقائق العالم الذي نعيش فيه تختلف تماما عن الثقافة النمطية التي نشأ عليها الكثيرون. وبالتالي فإن محاولة حل مشكلة شرق السودان بالاسلوب نفسه الذي حاولته الحكومة السودانية في حل مشكلتي الجنوب ودارفور لا يوصل إلى النتائج التي ترجوها الحكومة لان هذه المحاولة لن تجيب على الأهداف الاجنبية التي تلاحق الحكومة والتي لن تعجز الأجانب عن استنباط وسائل جديدة للمواجهة بعد أن تكون الحكومة قد فرطت في المصالح الوطنية من أجل المحافظة على مصالح النخبة الصغيرة الحاكمة.

* كاتب من السودان

بين شجاعة الرياضي وجبن السياسي

د. علي محمد فخرو

■ لماذا يستطيع الرياضي العربي أن يقف شامخاً في مونديال كرة القدم بينما يقف المسؤول السياسي العربي قزماً في كل ساحات العالم؟ قد لا يحصل الأول على جوائز البطولة النهائية لكنه إنسان أدى واجبه بأن حارب واقفاً وانبرى نداً للآخرين، وحين لم يصل إلى نهاية الشوط لم ير في عيون المليارات المشاهدين إلاّ التقدير لجهده والاحترام لمحاولاته. لكن أين ذلك من نظرات التعجب، وأحياناً الازدراء، التي ينظر بها العالم كله للقيادات العربية السياسية وهي تتعامل مع قضايا أمتها الكبرى.

في فلسطين تقف تلك القيادات عاجزة عن الاستفادة من أية أخطاء ترتكبها الآلة الصهيونية في تعاملها مع الشعب الفلسطيني الأعزل، وجاهلة عند الدفاع عن أعدل قضية يتعامل معها المجتمع الدولي، وهي تتراجع باستمرار، ودون مبرر، عن كل ثوابت العدالة التي عرفتها البشرية طيلة تاريخها. ولم يجتمع مسؤول دولي قط بالزعماء العرب إلاّ وأسرّ للآخرين، أو كتب في مذكراته بعد سنين، بعظيم دهشته لرخاوة تعامل أولئك مع ثوابت القضية الفلسطينية.

في العراق وفي السودان يتمّ التعامل مع مآسي شعبيهما وكأنها لاتخصّ أشقّاءهم في العروبة. وفي الوقت الذي يطالب فيه العالم كله بالانسحاب الأمريكي من أرض العراق بصوت عالٍ لاغموض فيه يظلّ الصوت العربي الرسمي حبيس الحناجر بانتظار الإشارات من واشنطن.

وفي الخليج تكتفي الزعامات العربية بأن تقدم النصائح لإيران المسلمة بدلاً من الوقوف متضامنة أمام جنون القوة الأمريكي الذي يهدّد الخليج بكارثة ثالثة في أقلّ من ربع قرن. والواقع أن بؤس التعامل العربي الرسمي مع كل مشكلة تواجهها الأمة هو في كل مكان ولايحتاج إلى تفصيل أكثر. نعود إذن لنطرح السؤال مرة أخرى: لماذا ينجح الرياضي العربي ويفشل السياسي الرسمي العربي؟

في اعتقادي أن السبب يعود إلى أن الأول يعرف ثوابت الألعاب الرياضية ووسائلها وغاياتها وبالتالي يتعامل معها دون تزوير لما يعرف ودون خوف مريض على نفسه ومستقبله. أما القيادة السياسية العربية فإنها تتعامل مع حقل السياسة بانتهازية لا تعرف التفريق بين الثوابت، وهي أخلاقية بالدرجة الأولى، وبين الوسائل، وهي عملية ممارسة للمرونة والحصافة، وبين الأهداف التي هي صيرورة متدرّجة متحركة دوماً إلى الأمام باتجاه غاية كبرى نهائية.

إن القائد السياسي غير الإنتهازي وغير الجبان يربط القضايا التي يتعامل معها باحدى الفضائل الإنسانية الكبرى من مثل ربط القضية الفلسطينية بالعدالة مثلاً. إن ربط الموضوع بفضيلة ما أو بقيمة ما يجعل التعامل مع وسائل حلّ القضية ضمن ما يمليه التعقّل أو تستوجبه الحصافة. والحصافة ليست شطارة أو حربقة كما يقولها عرب الشام وإنما هي التفتيش عن الوسائل الممكنة المعقولة من أجل جعل الأهداف واقعية، ولكن دون التفريط بثوابت القيم والفضائل الإنسانية. الحصافة، كما يقول مفكر روما الشهير سيسرو، تعني أن تتنبأ وأن تهيئ لمواجهة ذلك التنبؤ. وهي لاتعني عدم المخاطرة المعقولة ولكنها حتماً تتجنّب الخوف المريض أو الجبن المذل.

من هنا، من عدم الإرتباط بثوابت أخلاقية أو قيم إنسانية، من غياب الحصافة والحكمة الشجاعة في ممارسة الوسائل، من عدم تحكيم الثوابت في رسم الأهداف والعمل من أجلها، من غياب كل ذلك تغوص أرجل القيادات السياسية العربية الرسمية في أوحال الفشل الدائم الذي لا ينتهي. وفي تعاملهم مع قضايانا الكبرى يصدق عليهم التعريف المضحك المشهور للجبن وهو أن الجبن يعني أن تفكرّ بقدمك عند مواجهة الأخطار. وهل يفكر زعماء هذه الأمة إلاّ بأقدامهم المنهزمة في مواجهة أخطار العراق وفلسطين والسودان والصومال ولبنان؟ تحية للرياضيين العرب الذين يفكرون بعقولهم فيمارسون حياة الشجاعة البطولية. أما الخائفون على مناصبهم وامتيازاتهم ومسروقاتهم فانهم مثل الجبان المشهور عنه بأنه يموت ألف مرة ومرّة قبل أن يوارى التراب.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط).
فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364